

إلى الإيجاد فلا يقتضى أن يكون موجوداً ثم أوجد فيه الفاعل الوجود ، بل يقتضى أن يكون موجوداً وإلا كان تحصيل حاصل (١) .

وهذا المنطق الذى لا يخفى ما له من تعلق بالكلام والفلسفة الإلهية هو الذى غلب على عبد القاهر فى أكثر المسائل التى تناولها ، وقد بلغ من اعتداده بأحكام العقل أن أسقط فاعلية اللغة بذاتها ، فهو يذهب إلى « أن كل حكم يجب فى العقل وجوباً حتى لا يجوز خلافه ، فإضافته إلى دلالة اللغة وجعله مشروطاً فيها محال ، لأن اللغة تجرى مجرى العلامات والسمات ، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه » . وقال : « فإنما كانت « ما » مثلاً علماً للنفى لأن ههنا نقيضاً له وهو الإثبات ، وهكذا إنما كانت « من » لما يعقل لأن ههنا ما لا يعقل ، فمن ذهب يدعى أن فى قولنا : فعل ، وصنع ، ونحوه دلالة من جهة اللغة على القادر ، فقد أساء من حيث قصد الإحسان ، لأنه والعياذ بالله يقتضى جواز أن يكون ههنا تأثير فى وجود الحادث لغير القادر ، حتى يحتاج إلى تضمين اللفظ الدلالة على اختصاصه بالقادر ، وذلك خطأ عظيم ، فالواجب أن يقال : « الفعل موضوع للتأثير فى وجود الحادث فى اللغة ، والعقل قد قضى وبت الحكم بأن لاحظ فى هذا التأثير لغير القادر (٢) » .

كأن عبد القاهر فى هذا ومثله يتوهم فى اللغة منافساً للقدره الإلهية التى تحدث التأثير فى الأشياء ، واللغة من ذلك براء .

(١) انظر هامش أسرار البلاغة ص ٤١١ ط التجارية نقلا عن المعنى والتصریح على التوضیح .

(٢) أسرار البلاغة ٤٢٢ / ٤٢٣ .